مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الثالث حول المقاولاتية بالمركز الجامعي أحمد زبانة– غليزان المبرمج خلال أيام 24،23، 25 أفريل 2017

المحور الأول: المؤسسة، مناخ الأعمال وظهور الشركة.

مداخلة بعنوان: المرافقة المقاولاتية وأثرها على التنمية الاقتصادية فى الجزائر

من إعداد:

قداري أحمد: أستاذ مساعد قسم أ بالمركز الجامعي غليزان. kadari15med@yahoo.fr

بلقربوز مصطفى: طالب دكتوراه جامعة بشار mostafarahouia@live.com

ملاح عدة: طـــــالب دكتوراه جامعة بشار adda55@windowslive.com

الملخص:

إن الوكالات التي تم إنشائها من طرف الدولة، ومنها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لعبت دورا فى عملية المرافقة المقاولاتية من اجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة عبر كامل التراب الوطني، حيث أوضحت بعض الدراسات التي قام بها باحثين على المستوى الوطني على مدى قدرة هذه الوكالة فى دعم العمل المقاولاتي، الذي يعمل على تشجيع التنمية الاقتصادية داخل الوطن من خلال استثمار الشباب فى مختلف القطاعات وذلك حسب متطلبات المنطقة، وبالتالي المساهمة فى التنمية المحلية، ومنه فإننا نحاول فى هذه المداخلة توضيح بعض المفاهيم حول العمل المقاولاتي والمرافقة المقاولاتية مع الإشارة إلى التنمية الاقتصادية وتوضيح مدى اثر المرافقة المقاولاتية على التنمية فى الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المرافقة المقاولاتية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التنمية الاقتصادية.

مقدمة:

لعبت المرافقة المقاولاتية دور كبير فى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى العديد من دول العالم، وذلك نظرا لمدى أهميتها فى الجانب الاقتصادي، لأن الكثير من شباب هذه الدول تحتاج إلى الدعم المالي والتقني فى عملية ترسيخ أفكار الشباب على ارض الواقع على شكل مؤسسات التي كانت فى البداية تحتاج إلى من يدفعهم إلى القيام بذلك، لذا قامت الجزائر فى هذا الإطار بانتهاج سياسة إنشاء الوكالات على مستوى كامل التراب الوطني منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ**)، للقيام بتلك المهام المتمثلة فى المرافقة المقاولاتية، لأن دخول الشباب إلى عالم العمل المقاولاتي يعد خطوة مهمة فى حياته، فحتى لو أن الأفكار التي تكون لدى الشباب جيدة ومهمة إلا انه يلقى عراقيل كبيرة فى تجسيدها على ارض الواقع، ومنه فإن المرافقة المقاولاتية تعد أمرا ضروريا بالنسبة للشباب الذي يميل نحو العمل المقاولاتي وإنشاء المؤسسات التي تساهم فى رفع النمو الاقتصادي وتحقيق ما يسمى بالتنمية الاقتصادية، وذلك لأن هذه المرافقة لها دور فى هذه الأخيرة، وعلى هذه الأساس نطرح الإشكالية التالية:

هل للمرافقة المقاولاتية أثر على التنمية الاقتصادية فى الجزائر؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

أولا: ما هو العمل المقاولاتي؟

ثانيا: ما هي المرافقة المقاولاتية؟

ثالثا: ما هو دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟

ثالثا: ما هي علاقة المرافقة المقاولاتية بالتنمية الاقتصادية فى الجزائر؟

وللإجابة على هذه الأسئلة تطرقنا إلى ما يلي:

- مفاهيم عامة حول المقاولاتية.
- المرافقة المقاولاتية.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- أثر المرافقة المقاولاتية على التنمية الاقتصادية فى الجزائر.

أولا: مفاهيم عامة حول المقاولاتية:

1) **مفهوم المقاولاتية:**

المقاولاتية هي كلمة إنجليزية [1]« **ENTERPRENERSHIP** » مشتقة من كلمة فرنسية « **ENTREPRENEUR** » وتم ترجمتها من طرف الكبيكيين غلى اللغة الفرنسية « **ENTREPRENARIAT** »، حيث تعرف على أنها عبارة عن مجموعة من الأعمال والأنشطة التي تهدف إلى تشكيل مؤسسة وخلق نشاط معين.

ولقد تطرق الباحثون إلى مفهوم المقاولاتية من عدة نواحي فى البداية اعتمدت أدبيات إدارة الأعمال على أنها بمثابة إقامة مشروع أو إنشاء مؤسسات جديدة من خلال الاعتماد على الموارد المالية والبشرية وغيرها من اجل تجسيد ذلك فى شكل مشروع مهيكل أو التعرف على الفرص واستغلالها، كما تعرف حسب بعض الباحثين الاقتصاديين على أنها العملية التي من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية والفرص ، وتعنى حسب **Casson** الحالة التي تسمح بتقديم منتجات، خدمات مواد أولية جديدة بالإضافة إلى إدخال طرق جديدة فى عملية التنظيم، وبيعها بسعر أكبر من تكلفة الإنتاج وهذه العملية يقوم بها المقاول.

أما فيما يخص الإزداوجية بين الثنائية الفرد – القيمة حسب هذا الاتجاه تتمحور المقاولاتية حول دراسة العلاقة التي تربط الفرد والقيمة التي أنشأها، وحسب **bruyat** تمثل الموضوع المدروس فى مجال المقاولاتية فى الثنائية بين

---

[1] شقرون محمد، دور المقاولاتية فى ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة، دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية بلعباس، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فى العلوم التجارية، جامعة أبى بكر بلقايد جامعة تلمسان، 2014- 2015، ص 3 -4.

الفرد وخلق القيمة، وان الفرد هو الذي باستخدام الموارد المتاحة لديه من أجل خلق القيمة التي تتمثل سواء خدمات أو سلع (الإنتاج).

كما عرفها البروفيسور **haward stevenson**[1] على أنها عملية اكتشاف من طرف الأفراد أو المنظمات لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها من أجل تحقيق أهداف محددة حسب كل مؤسسة تم إنشائها من طرفهم.

أما حسب **gartner** فهي عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة نتيجة تفاعل عدة عوامل مختلفة كالأفكار، الخبرة، وتحويل الأحلام إلى حقيقة ملموسة على شكل مشروع جديد.

1-1) النماذج المفسرة للعمل المقاولاتي: هناك عدة نماذج تفسر لنا توجه الأفراد نحو العمل المقاولاتي والتي نوجزها كما يلي:

أ) نموذج shapero 1995: وهو من أقدم النماذج ويسمح لنا أن نعرف كيف يتم إنشاء مؤسسة لها عدة أبعاد، ومن أجل فهم ذلك فهناك أربع قوى رئيسية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في العوامل الشخصية موقفية، اجتماعية، اقتصادية والتي تؤثر على المقاول من أجل القيام بإنشاء مؤسسة والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (01):نموذج shapero1975:

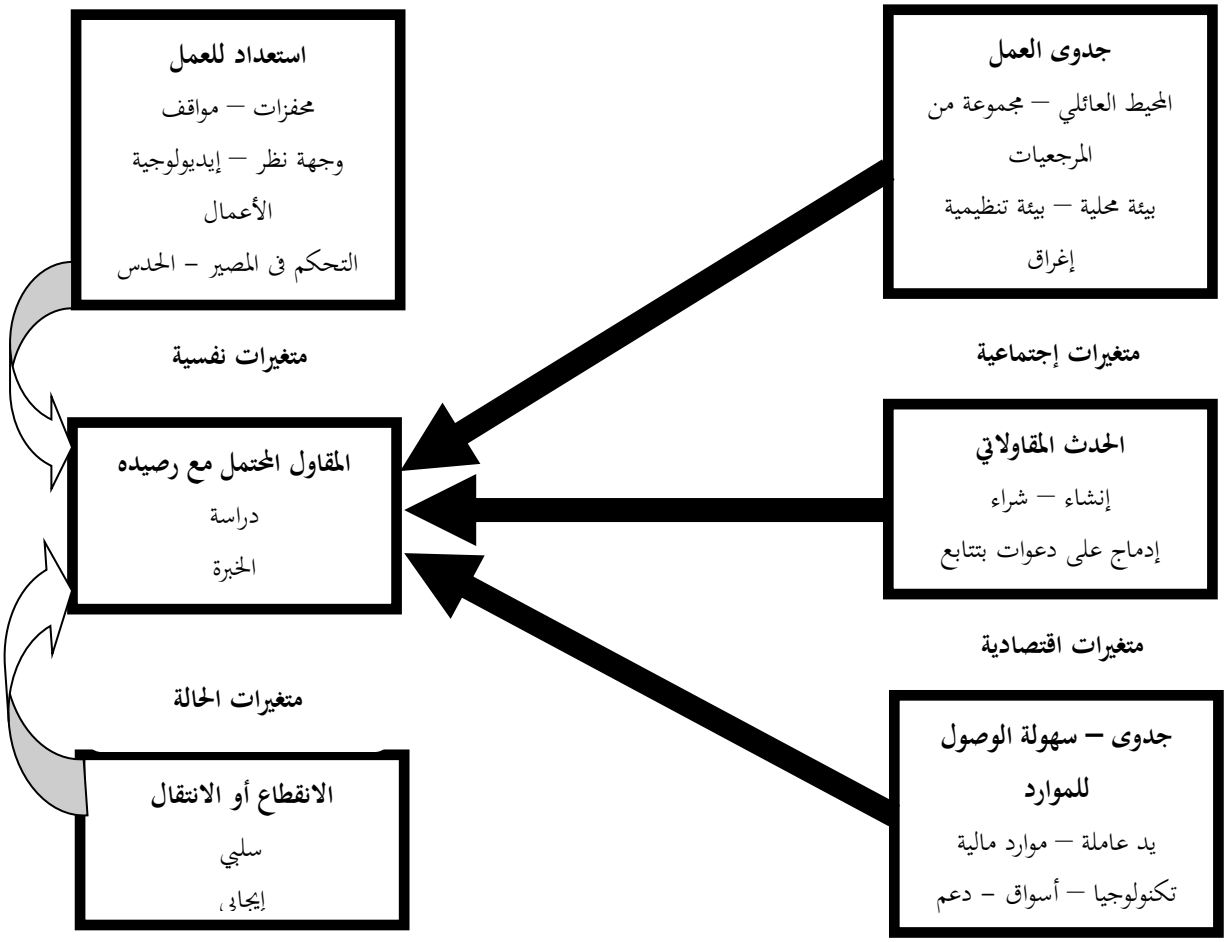

[1] شقرون محمد، مرجع سبق ذكره، ص 4.

La source : Colot olivier,comblé karin,ladhari jihed; **influence des facteurs sosio-economiques culturels sur l'entrepreneuriat**, papier de traville, centre de recherche warocque, université de mons-tainaut, 2007.

من خلال الشكل يتضح لنا ما يلي:

أن الاستعداد للعمل قائم على عدة متغيرات منها المحفزات والمتمثلة فى المؤهلات العلمية التي يملكها المقاول والتي تمكنه من القدرة على التصرف وعملية التسيير والوصول غلى تحقيق الهدف القائم على أساس تأسيس أو تكوين أو إنشاء مؤسسة.

أما فيما يخص متغيرات الحالة والمتمثلة فى الحالات السلبية والمقصود بها القيام بإنشاء مؤسسة من اجل الاندماج فى المجتمع ومسايرته كالقيام مثلا فئة الأقدام السوداء بإنشاء مؤسسة مثلا فى دولة من الدول من أجل الاندماج فى الوسط المجتمع، أما الحالة الإيجابية والتي تمثل نسبة 28 %مقابل 65% بالنسبة للحالة الأولى والمقصود بها وهي القيام بإنشاء مؤسسة من اجل إنتاج منتوج جديد أو اكتشاف الأسواق جديدة من اجل التعامل مع شركاء جدد والتعامل مع زبائن جدد.

أما عن المتغيرات الاجتماعية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- **العائلة:** فالشخص الذي يتوجه نحو إنشاء مؤسسة فلابد أن تكون هناك عدة عوامل أدت به إلى اختيار هذا الطريق والتي غالبا ما تكون راجعة إلى العمل الذي يقوم به الأب أو الأم أي أن المحيط العائلي له تأثير فى تصرفات الأفراد التابعين لها.
- **المؤسسة:** تواجد المؤسسات داخل أي مجتمع بكثرة كذلك لها تأثير على سلوك وتوجهات الأفراد نحو المقاولاتية لأن المحيط هو الذي يفرض ذلك.
- **الوسط المهني:** إن الوسط المهني له تأثير على اختيار الأفراد للتوجه نحو العمل المقاولاتي وذلك نظرا للبيئة، البيئة المؤسساتية هو كذلك شرط من شروط النحاج بالنسبة للمقاول والاهتمام بالجانب المقاولاتي فى أي منطقة.
- **الوسط الاجتماعي:** إن الوسط الاجتماعي كذلك يلعب دورا فى عملية المقاولاتية فمثلا فى المجتمع الجزائري نجد الأفراد أكثر ميولا لتقلد المناصب العليا فى الوظيف العمومي والذي يعتبر أكثر أمنا بالنسبة للمواطن على المدى البعيد، عكس العمل المقاولاتي الذي يتحمل النجاح أو الإفلاس، إلى جانب ذلك توجد بعض الدينات التي تعمل على تشجيع العمل المقاولاتي.

أما عن المتغيرات الاقتصادية فهي تعتمد على ستة محاور حسب مخطط إيشكاوا وهى الوسائل، الأشخاص، الآلات، المعدات، التسويق، الإدارة، حيث لابد من الحصول على هذه الموارد من أجل إنشاء مؤسسة مع العلم أن هذه المتغيرات أساسية فى هذه العملية إذا لا يمكن للمقاول الاستغناء عنها بل هي ضرورية من أجل تحقيق هدف العمل المقاولاتي.

ب) نموذج pleitner: حيث حدد **pleitner** ثلاث مراحل من أجل إنشاء مؤسسة وهي كما يلي:

- **الأولى:** تتعلق برغبة الفرد بالتوجه نحو العمل المقاولاتي، أي المسار المهني الخاص به لعدة عوامل والمتمثلة: الحالة الشخصية، الأهداف المهنية للفرد، درجة الرضا المرتبطة بالمنصب الذي يشغله.
- **المرحلة الثانية:** وهي تتعلق بالمحفزات التي يتلقاها المقاول من أجل إنشاء مؤسسة والتوجه نحو العمل المقاولاتي مع وجود فرص استثمارية في هذا المجال الذي تم من أجله إنشاء مؤسسة.
- **المرحلة الثالثة:** والمتعلقة بدراسة السوق وقدرة المقاول على دخوله، وذلك بعد دراسة عدة جوانب تتعلق بالسوق ومعرفة كل ما يتعلق به سواء من ناحية الطلب أو العرض لهذا المنتوج الخاص بالمؤسسة أو فيما يخص دراسة المنافس المتواجد على مستوى الأسواق، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): نموذج pleitner

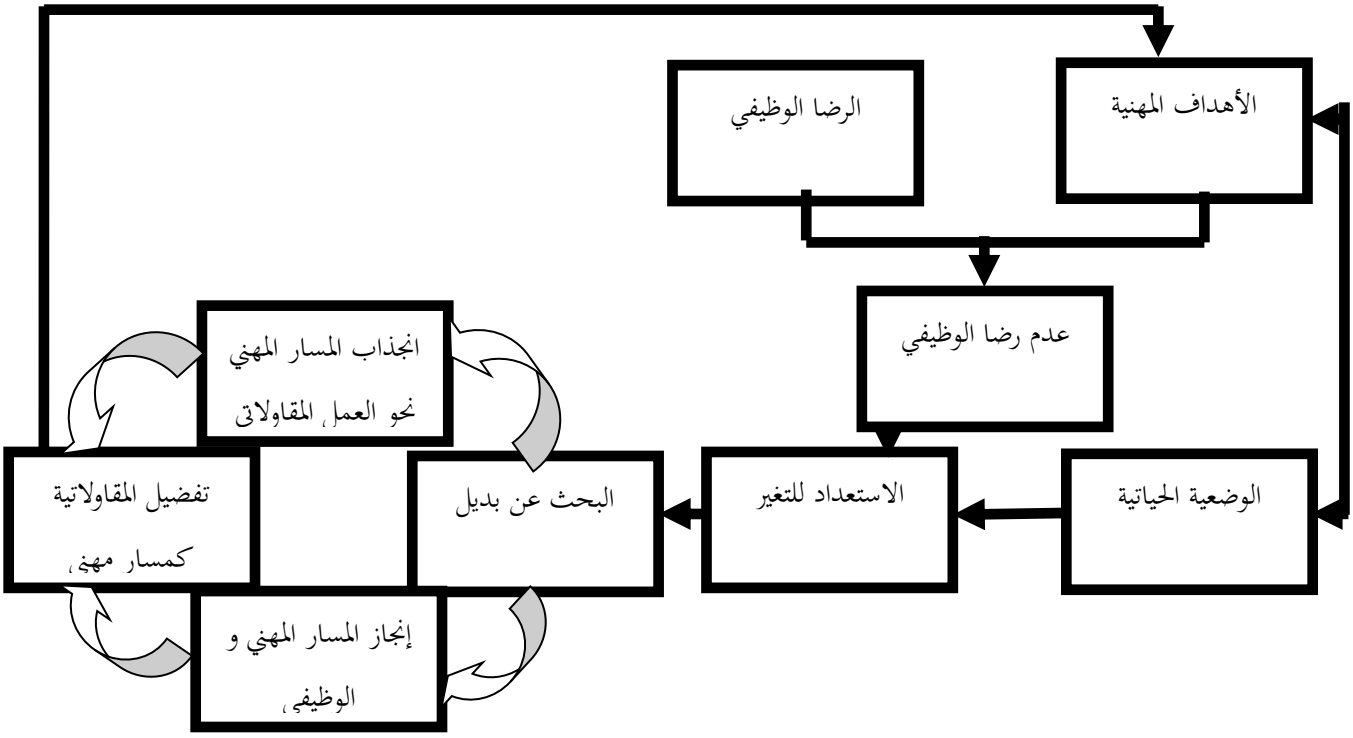

La source : Christian BRUYAT**, création d'entreprise : Contributions Epistémologiques et Modélisation**, Thèse pour le doctorat ès Sciences de Gestion, Université Pierre Mendès France (Grenoble II Ecole Supérieure des Affaires; Présentée et soutenue le 20 octobre 1993, p420.

من خلال الشكل يتضح لنا أن رضي المقاول من أجل اختيار المسار المهني يلعب دورا كبيرا في إنشاء المؤسسة والتوجه نحو العمل ألمقاولاتي، مع العلم أن عدم وجود البديل من بين العوامل التي تؤدي إلى نشاط العمل المقاولاتي، ولكن يبقى الرضا الوظيفي هو المهم لأنه يكون قائم على أفكار ودراسات شخصية تجعل المقاول يعمل بجدية من اجل تحسين وضعية مؤسسة داخل السوق والعمل على الزيادة في الإنتاجية والمساهمة في التنمية المحلية او الوطنية.

ج) نموذج greenberger sexton 1988: يقوم هذا النموذج على ثلاث نقاط أساسية متمثلة فى الرؤية المقاولاتية ويتعلق بالهدف الذي يعمل المقاول على تحقيقيه من خلال إنشاء مؤسسة ما، وهذا يقوم على شخصية المقاول وقدرته على التحكم فى تسيير المؤسسة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03):نموذج greenberger sexton 1988

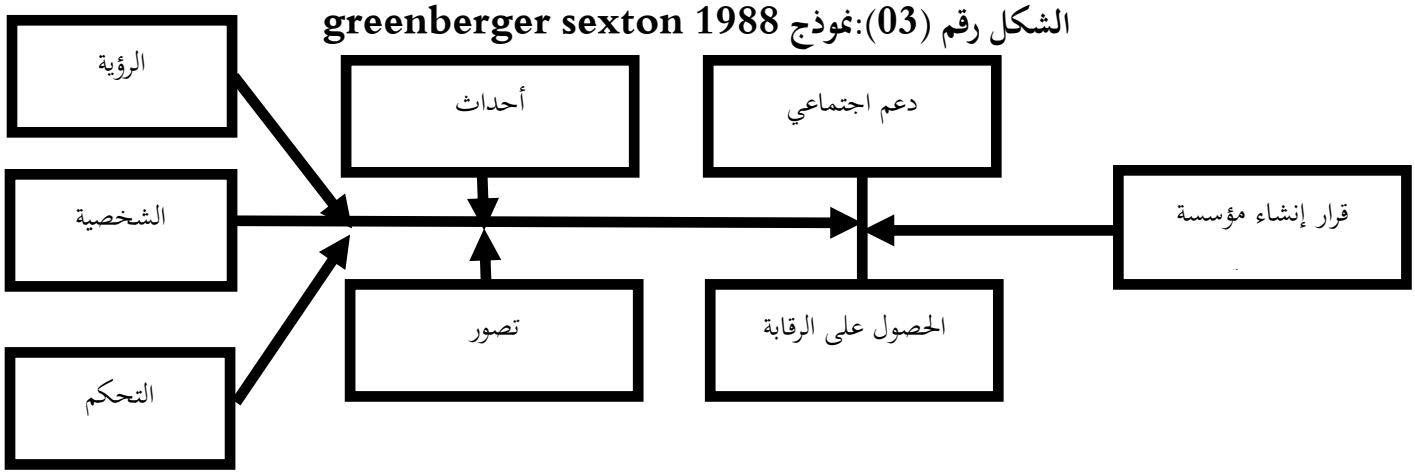

المصدر: محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية فى الجزائر – دراسة ميدانية – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فى علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015، ص 49.

من خلال الشكل يتضح لنا أن قرار إنشاء مؤسسة جديدة يعود إلى الدعم الاجتماعي والذي عادة ما يتمثل فى الدعم المقدم من طرف العائلة والأصدقاء أو العلاقات التي يبنيها المقاول مع عدة جهات أخرى فى الوسط الاجتماعي بالإضافة إلى أن تكون هناك جهات تعمل على تقديم المساعدة فى عملية الرقابة داخل الأسواق أو المحيط الذي تم فيه إنشاء هذه المؤسسة وهذا يكون قائما على أحداث من قبل أو بعض التصورات دون ان ننسى النقاط الرئيسية التي على أساسها يتم لإنشاء مؤسسة بالإضافة إلى العامل الثاني وهو شخصية المقاول والعامل الأخير وهو قدرة التحكم التي يمتلكها المقاول من أجل ترسيخ أفكاره على الواقع وتأسيس المؤسسة التى يكون قادرا على تسييرها فى المستقبل.

1-2) المرافقة المقاولاتية:

المرافقة المقاولاتية هي[1] عبارة عن عمل منظم يهدف إلى تقديم دعم للأفراد الراغبين فى تأسيس أو إنشاء مؤسسات والتوجه نحو العمل المقاولاتي كما تعرف أيضا بأنها عملية تهدف إلى التنمية وتطوير المشروعات ودعمها من أجل البقاء ومساهماتها فى دعم النمو الاقتصادي.

مع العلم أن المرافقة المقاولاتية تعمل على تحقيق بعض الأفكار لدى المقاول ومع المرور الوقت يصبح المشروع مجسد على أرض الواقع ويأخذ الاستقلالية الكلية حتى تصبح بعد مرور وقت معين تحت السلطة الكلية للمقاول، وحسب **bruyat 2000** فإن المرافقة تشمل خدمات التحسيس، الاستقبال، الإعلام ، النصح، التكوين، الدعم اللوجستيكي، التمويل، الإنشاء والمتابعة للمؤسسات الجديدة.

[1] شقرون محمد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

ولقد ظهرت عملية المراقبة فى و. م. أ سنة 1953 من أجل تقويم المجتمع والاقتصاد الوطني وقد أنشئ لذلك عدة برامج لتطوير الكفاءة وتقديم المعلومات والإرشاد ومن بينها برنامج **SDBA** (التنمية المركزية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وكان الهدف منها هو منح القروض للأفراد من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أي أن المرافقة هنا كانت فى الجانب المالي.

1-2-1) أشكال المرافقة المقاولاتية: هناك عدة أشكال فيما يخص المرافقة المقاولاتية من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة منها المعنوية، الفنية، الإعلامية، التدريب والتكوين، التكنولوجيا، الإدارية، المالية وسوف نتطرق لكل منهما على حدى:[1]

أ- **المرافقة المعنوية:** وتشمل تقديم المساعدة للمقاول فى ضبط أفكاره وتحديدها حول عملية إنشاء المؤسسة وتجسيد أفكاره على أرض الواقع، لن المقاول فى البداية تكون عنده عدة أفكار ولكنه تحتاج إلى التوجيه، مع القيام بتحديد الإستراتجية الواجب إتباعها من طرفه من أجل تحقيق الهدف المرجو، مع العمل على رفع معنويات المقاول وتشجيعه.

ب- **المرافقة الفنية:** وهنا يقوم المرافق بتقديم مساعدة للمنشئ تتعلق بالجانب الاجتماعي وما يحتاجه مشروعية من آلات ومعدات، أساليب الإنتاج، الأنظمة المعلوماتية المستخدمة، مع تحديد الهدف الواجب تحقيقه، دون إهمال تحديد حيثيات المشروع، لأن أي خطأ يؤدي إلى فشل المشروع.

ج- المرافقة الإعلامية: والتي من خلالها يقوم بتقديم مساعدات للمنشئ فى كيفية إدخال أنظمة المعلومات والاتصال داخل المؤسسة، والطرق التي يتبعها فى عملية إشهار لمنتوجاته وكيفية ترويجية فى الأسواق.

ت- **المرافقة أثناء التدريب والتكوين:** يقوم المرافق هنا بتكوين المنشئ وتدريبه فيما يخص كيفية إنشاء المؤسسة، وما هي الصفات التي يجب أن يتصف بها المقاول الناجح داخل المؤسسة، مع العلم أن عملية التكوين والتدريب لا تنتهي بمجرد إنشاء المؤسسة وإنما يجب أن تكون متواصلة وذلك من اجل التحيين والتحديث داخل المؤسسة.

ث- **المرافقة التكنولوجية:** بحيث يجب كذلك على المرافق حث المنشئ على استخدام التكنولوجيا المتطورة داخل المؤسسة من أجل تسهيل بعض المعاملات والزيادة فى الإنتاجية وتقليل تكاليف الإنتاج.

المرافقة الإدارية: هنا على المرافق تقديم تسهيلات للمنشئ فيما يخص تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالإنشاء وامتلاك العقار والتراخيص الخاصة مثلا بالإنتاج والتصدير و الاستيراد المواد الأولية.

ج- **المرافقة المالية:** إن هذا النوع من المرافقة هو الأهم بالنسبة للمنشئ لأنه أساس إقامة المؤسسة، كما تتعلق بتكوين رأس المال الخاص بها، لذا يجب على المرافق تقديم أموال فى شكل قروض بدون فوائد او بفوائد منخفضة، آو الإعفاء من الضرائب فى بداية التأسيس، وتخفيض بعض الضرائب الأخرى، أو تقديم مساعدة فى عملية استخدام العمال داخل المؤسسة كبرنامج عقود ما قبل التشغيل فى الجزائر.

---

[1] عيتي نسرين، مرافقة الشباب فى إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة، دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بقسنطينة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير فى تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 – 2009، ص ص 57 -59.

1-2-2) المرافقة المقاولاتية فى الجزائر: فى إطار هذا الصدد قامت الجزائر بإنشاء[1] عدة وكالات تقوم بمهام المرافق المقاولاتي من اجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومن بين هذه الوكالات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ**)، والتي تعتبر هيئة عمومية تم إنشائها فى 8 سبتمبر 1996بالمرسوم التنفيذي 96 – 296 مكلفة بتشجيع والدعم والمرافقة فى إنشاء مؤسسات وهى مخصصة لدعم الشباب الذي لم يتحصل على عمل والبالغ من العمر مابين 19 إلى 35 سنة والذي يكون لديه أفكار حول العمل المقاولاتي، وتتمثل هذه المرافقة فى ما يلي:

- مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها (المشاريع التي لا يفوق رأس مال تكوينها 10 ملايين دج).
- مساعدة وتكوين مميز للشباب أصحاب المشاريع الخاصة لدعم الوكالة.
- وضع خطط خاصة بالمشروع.
- تقديم مساعدة مالية على شكل قروض بصيغة هبة من 28% إلى 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- تخفيض الضرائب البنكية المقدمة لأصحاب المشاريع.
- البنك يقدم 70% من القيمة الإجمالية للمشروع من خلال إجراء مبسط من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، وهذا من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار / قروض.

أما فى ما يخص صيغة التمويل فكانت كالتالي:

- مختلطة: المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة.
- الثلاثي: المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة+ تمويل البنك حسب الصيغ التالية:
  - ✓ المساهمة الشخصية: 1 – 2 % من التكلفة الإجمالية للمشروع.
  - ✓ الوكالة: من 28 -29% من التكلفة الإجمالية للمشروع، قرض على شكل هبة .
  - ✓ البنك: 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع.

أما عن المزا يا الضريبية فتمثلت فى إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفة الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال، للمؤسسات أثناء مرحلة التركيب الخاصة بالمشروع وبعد خلق المؤسسة.

أ) **الإعانة المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** حسب[2] ما تم التطرق إليه هناك صيغتين للتمويل المقدمة من طرف الوكالة إلى جانب المساهمة الشخصية والإعانة المقدمة من طرف البنك.

➢ **الصيغة الأولى:** والتي يتكون فيها رأس مال المؤسسة من المساهمة الشخصية للشباب وأصحاب المشاريع وقروض بدون فائدة مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وينقسم هذا التمويل إلى مستويين:

---

[1] وزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz/

[2] مرسوم تنفيذي رقم 11-103 مؤرخ فى أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق لـ 6 مارس 2011 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-209 المؤرخ فى 9 رجب عام 1424 الموافق لـ 6 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها.

- **المستوى الأول:** المبلغ الإجمالي للاستثمار يقل عن 5 ملايين دينار جزائري 5000000 دج أو يساويها، حيث المساهمة الشخصية فيه تكون 71% والقرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة 29%.
- **المستوى الثاني:** المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يفوق خمسة ملايين دج 5000000 دج ويقل عن عشرة ملايين دج 10000000 دج أو يساويها، حيث المساهمة الشخصية 72% اما الوكالة على شكل قرض بدون فائدة 29%

➢ **الصيغة الثانية:** والخاصة بالتمويل الثلاثي وتشمل هذه المساهمة المالية صاحب المشروع، وقرض تمنحه الوكالة بدون فائدة، وقرض تتحمله الوكالة بتغطية فوائده، حيث يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة و المتعلق بالمستويين.

- **المستوى الأول:** مبلغ الاستثمار لا يفوق خمسة ملايين دج 5000000 دج، حيث أن المساهمة الشخصية فيه تكون بنسبة 1% بينما القروض الممنوحة من طرف الوكالة بدون فائدة تكون بنسبة 29% أما القرض البنكي فيكوم بنسبة 70.%
- **المستوى الثاني:** حيث مبلغ الاستثمار يكون فيه محصور مابين 5000001دج و 10000000دج حيث المساهمة الشخصية تكون ب 2 % أما القروض بدون فائدة المقدمة من طرف الوكالة تكون بنسبة 28% أما القرض البنكي 70%.

ب) مراحل المرافقة المقاولاتية للإنشاء مؤسسة مصغرة.

من أجل أن يتحصل الشباب الذين يتراوح أعمارهم ما بين 19 و50 سنة على الإعانة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الذين لديهم كفاءة وخبرة مهنية فى ميدان المقاولة، حيث يجب عليهم أن يقدموا جزء من المبلغ الإجمالي للاستثمار كمساهمة شخصية، إذ لابد أن يكون الشباب المتحصلين على هذه المزايا الممنوحة من طرف الوكالة أن لا يكون متحصلين على مناصب شغل، ويتم توضيح مراحل إنشاء مؤسسة فى إطار هذا الجهاز(**ANSEJ**) كما يلي:

الشكل رقم (04): المرافقة المقاولاتية من اجل إنشاء المؤسسات المصغرة على مستوى ANSEJ

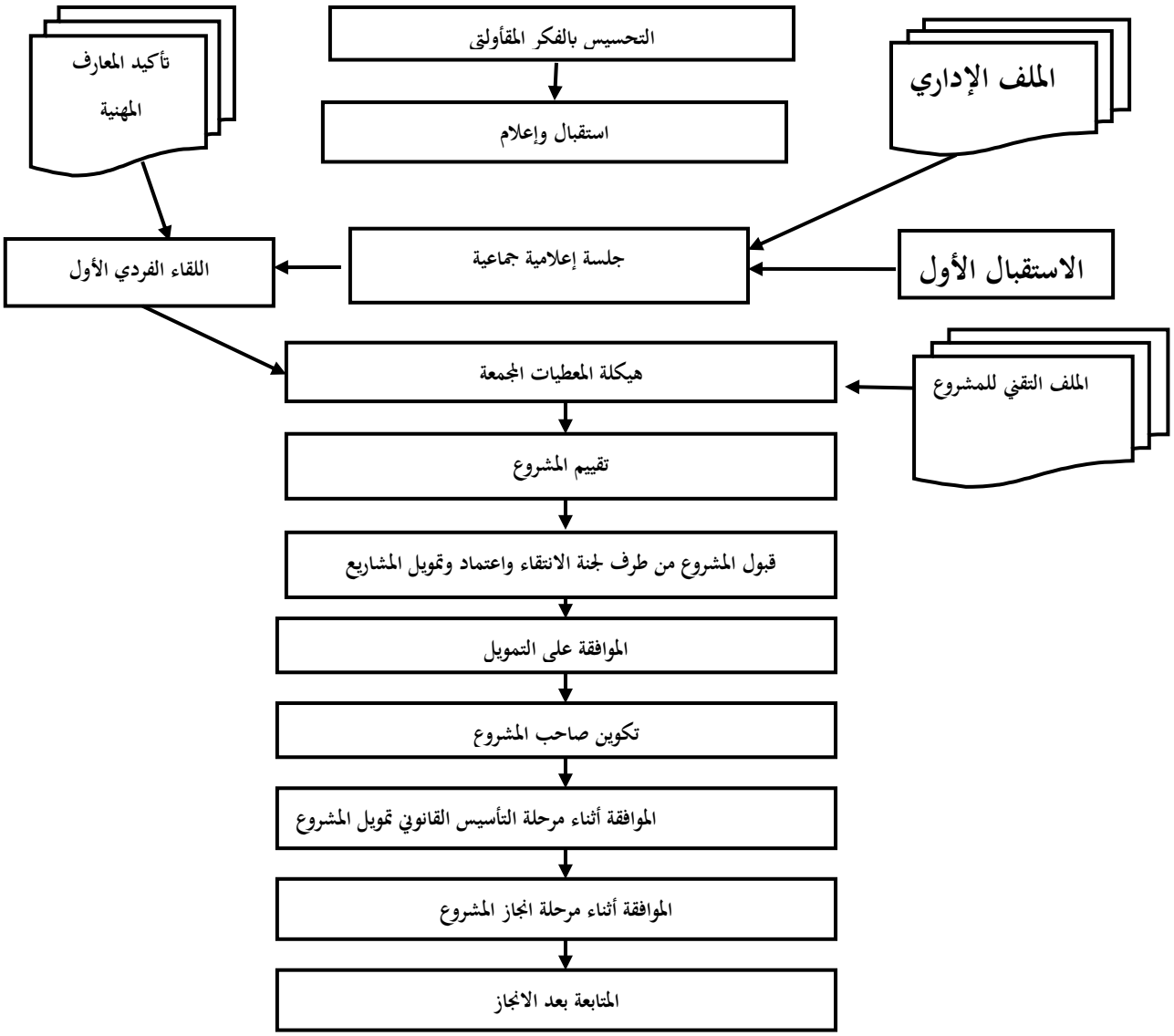

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب http://www.ansej.org.dz.

ثانيا: نظريات ونماذج التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، بل تتضمن إحداث تغيرات فى جميع الهياكل منها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وعلى هذا الأساس فإن هذه العملية لا يمكن أن تدار تلقائيا وإنما لابد أن تكون وفق خطط تستند عليها ومن بين النظريات التي تدرس هذه العملية ما يلي:

1) نظرية أدم سميث(Adam Smith):

إذا تناولنا أراء**Adam Smith** في النمو نجده[1] يهتم بضرورة وجود هيكل حر والذي يجعل الأفراد فى حرية تحت مبدأ(دعه يعمل أتركه يمر)،مما تؤدى بدورها هذه الحرية إلى زيادة التنافس وظهور ما يسمى بالتجارة، وفى ظل هذا الهيكل يتحقق النمو(زيادة فى الثروة) عن طريق التخصص وتقسيم العمل حيث تظهر الوفورات الاقتصادية الخارجية و التي تنعكس فى شكل زيادة الإنتاجية والمقدرة على الابتكار، ويعزز ذلك وجود " اليد الخفية " التي ترشد إلى استخدام الأمثل والممكن للموارد فى ظل الحرية الاقتصادية، غير أن أدم سميث يرى أن ذلك مرهون باتساع السوق لإستعاب الزيادة الحاصلة فى المنتجات من ناحية، وقيام الأفراد بالادخار من أجل الزيادة فى التراكم الرأسمالي من ناحية أخرى، وفى ظل هذه الظروف يعتقد سميث أن عملية النمو سوف تتدفق ذاتيا وتدريجيا، إلا أن نمو الإنتاج يؤدى إلى انخفاض الأرباح و اقتراب الأجور من مستوى الكفاف، بينما ترتفع أسعار المنتجات الزراعية وريع الأراض ومن ثم يصل المجتمع إلى حالة من السكون، وبتالي يتوقف معدل تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي، وفى هذه الحالة يكون المجتمع فى حالة تشغيل كامل تقريبا.

2) نظرية دافيد ريكاردو(David Ricardo):

يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية وقد إرتبط إسمه بالعديد من أراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية، إذ نجد ريكاردو يهتم بالتوزيع على عكس**Adam SMITH** ، وفى مجال النمو يتفق مع **Adam SMITH** فى أن التراكم الرأسمالي هو الذي يقود إلى عملية النمو، و يتم إستعاب التقدم التكنولوجي عن طريق هذا التراكم، حيث يرى ريكاردو أن عنصر الأرض هو الذي يؤدي إلى عملية النمو فالأرض عموما عنصر نادر والأرض الجيدة أكثر ندرة من الأراضي أقل جودة، كما أن الإنتاج الزراعي يخضع لقانون تناقص الغلة، وعلى ذلك فزيادة الطلب على السلع الزراعية يؤدي فى النهاية إلى ارتفاع أسعارها وبتالي يتزايد ربح أصحاب الأراضي الزراعية، غير أن ارتفاع الأسعار المنتجات الزراعية يؤدى من ناحية أخرى إلى ارتفاع معدلات الأجور النقدية للمحافظة على حد الكفاف، وبالافتراض العمالة الكاملة فى المجتمع فإن ذلك يعنى انخفاض نسبة الأرباح فى الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي إلى انكماش تراكم الرأسمالي وبتالي يصل المجتمع إلى حالة الركود الاقتصادي ولا يتم توقيفها إلا عن التقدم التكنولوجي، خصوصا فى الميدان الزراعي، وهو عنصر لا يتسم باستمرارية فى نظر ريكاردو.

---

[1] محمد يونس محمد ، عبد النعيم محمد مبارك، في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، 1980. ص 102-104.

3) نظرية شومبيتر :

لقد تخلى معظم الاقتصاديين النيوكلاسيك عن المنهج المبسط الذي اتبعه الكلاسيك رغم شموله، وقد اعتبرت التغيرات السكانية في نظرية النيوكلاسيك بأنها من المعطيات ولم يفسروها كجزء من تحليل عملية التنمية، فضلا عن ذلك فقد اعتبر أن التقدم التكنولوجي يأخذ مكانه تلقائيا ويعتمد أكثر على عوامل غير اقتصادية، ووجه النيوكلاسيك اهتماما كبيرا لتحليل الكيفية التي يتم بها توزيع موارد المجتمع فيما بين ألاف الإستخدمات المختلفة والمتنافسة، ولقد قام النيوكلاسيك بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يخص عملية تراكم رأسمالي وجعله أكثر انطباقا على الهياكل الاقتصادية القائمة في القرن التاسع عشر والقرن العشرون، كما أنه ليس من الضروري أن يكون المدخر هو المستثمر، وفى التحليل النيوكلاسيكي يلعب معدل الفائدة دورا أساسيا كذلك فى تحديد الاستثمار وتصنف نظرية شومبتير[1] ضمن نظريات النمو النيوكلاسيكي، ولكنه تميز بأنه يعطي اهتماما خاصاً للمنظم و الدور الذي يقوم به من خلال عملية التجديد، وتنطلق نظرية شومبيتر من افتراض وجود سوق تسوده المنافسة الكاملة ولكن فى حالة التدفق الدائري كما أسماه يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة وبنفس الطريقة أي أنه تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة من قوة العاملة والأرض، ولكن يفترض شومبيتر أن هناك فرص كبيرة أمام المنظمين من أجل إجراء عملية التغير فيما يخص عملية الإنتاج أو الصناعة، وتتلخص نظرية شومبيتر في النقاط التالية:

أ– الإبتكارت: ويقصد بها شومبيتر إدخال طرق جديدة فى عملية الإنتاج، فتح سوق جديدة، توفير مصدر جديد لمواد الخام والمواد النصف مصنعة.

ب– دور المبتكر: يثمن شومبيتر دور المبتكر أو المنظم في خلق أو تقديم شيء جديد،فرغم انه لا يوفر أرصدة نقدية جديدة إلا أنه يحول مجال استخدامها، وذلك نتيجة لدوافع تمثلت فى الرغبة مملكة تجارية خاصة، الرغبة فى الانتصار، السعادة الناجمة عن استخدام القدرات الشخصية وكما يقول شومبيتر فإن المبتكر أو المنظم يحتاج إلى وجود قدر من المعارف الفنية غير المستغلة يكون قادراً على استخدامها ".

ج–دور الأرباح:

إن دافع المبتكر هو تحقيق الأرباح، و وفقاً لشومبتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تمامًا لتكاليف الإنتاج أي لا توجد أرباح و تظهر الأرباح نتيجة للتغيرات الديناميكية الناجمة عن الابتكارات.

د–كسر التدفق الدائري: يتم كسر التدفق الدائري من خلال إنتاج منتوج جديد وذلك عن طريق استخدام تكنولوجية متطورة، بهدف تحقيق الأرباح، وبمجرد ما يصبح هذا المنتوج مربح يتهافت المنظمين إلى إنتاج هذا المنتوج.

---

[1] عبد الحكيم سعيج، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تحت عنوان الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة إقتصاد قياسية للنمو حالة الجزائر 1974-1999، 2001 ص 34

هـ–العملية الدائرية:

إن تمويل الاستثمارات[1] من الائتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخول كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية. ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة وهذا يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات و خروجها تدريجياً. وعند بداية المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن المعروض النقدي سوف ينكمش و تميل الأرباح نحو الانخفاض.

وقد قال شومبتير بوجود موجات طويلة من المد والجز فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالاكتشافات وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الإقتصاد إلى حالة السكون وعندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقديم ابتكارات جديدة و يحدث الازدهار مرة أخرى.

4) نظرية الدفعة القوية: جاء بهذه النظرية الاقتصادي رودان، [2]حيث يرى أن من بين المشاكل التي تعاني منها الدول المتخلفة هي ضيق حجم السوق وأمر مثل هذا لا يمكن أن يدار تلقائيا ولا يأتي خطوة بعد خطوة وإنما يحتاج إلى عملية استثمارية تؤدي إلى كسر الحواجز والقيود ، وتوسيع السوق والخروج من دائرة الحلقة المفرغة للفقر التي يعيشها أفراد هذه البلدان، وسمى رودان هذه العملية بالدفعة القوية، مستعينا بالمثال التالي وهو أن أي طائرة عند انطلاقها تحتاج إلى دفعة مرة واحدة تساعدها على ذلك، فهذا هو حال هذه البلدان التي تحتاج إلى مشاريع استثمارية من أجل رفع معدلات نموها والعمل على تغيير جميع قطاعاتها سواء الإنتاجية أو الخدماتية أو الصحية...الخ، وتتأسس هذه النظرية على أمريين أساسيين هما:

- أن يكون الطلب على العديد من المنتجات كبير لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكلفة ممكنة للإنتاج.
- رفع مستويات الدخول بمعدل يفوق زيادة الطلب على السلع والخدمات.

5) نظرية النمو المتوازن: صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي **نيركس** وفكرته تقوم على أساس الحلقة المفرغة للفقر الناجمة عن تدنى مستوى الدخل، [3]وبتالي ضيق حجم السوق و تتحقق هذه النظرية من خلال التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية والقطاع المحلي والخارجي، فعلى سبيل المثال وجود مصنع أحذية في إحدى البلدان المتخلفة يؤدى إلى زيادة الإنتاج ومن إلى رفع معدل النمو، إلا أن احتياجات الإنسان أكثر من ذلك وهى متعددة، لذا يجب الاهتمام بالقطاعات الأخرى.

---

[1] عبد الحكيم سعيج، مرجع سبق ذكره، ص 35

[2] محمد عبد العزيز، محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية– مفهومها– نظرياتاتها– سياساتها، الدار الجامعية، الجامعة الإسكندرية، مصر، 1999، ص 163

[3] جونى عز الدين، نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية، دار الفرابي ودار ابن رشد بيروت لبنان، 1989، ص 23.

6) نظرية النمو غير المتوازن:يكون الاقتصاد [1]في حالة توازن وسكون قبل بداية عملية التنمية لأن جميع القطاعات تكون هي الأخرى ساكنة ولكن عندما تتحقق التنمية فإن هذه القطاعات تصبح متحركة وحسب هيرشمان فإنه من أجل تحقيق النمو الاقتصادي لابد من خلق اختلال متعمد لاقتصاد طبقا لإستراتيجية مرسومة تقوم على مبدأ عدم التوازن، فتوسع الصناعة (A) يؤدي إلى خلق وفرات حجم تعتبر داخلية بالنسبة للصناعة (A)، ولكنها تفيد الصناعة (B) وهكذا تصبح الأخيرة مربحة فتتوسع بدورها، هذا التوسع يجلب معه وفورات خارجية تفيد الصناعة (A)، (D)، (E) وفي كل خطوة تحصل صناعة من الصناعات على ميزة الفورات الخارجية التي تم خلقها عن طريق التوسع السابق للصناعات الأخرى في نفس الوقت بدورها تخلق وفورات خارجية لمصلحة الصناعات الأخرى.

7) **نظرية أقطاب النمو**:جاء بها الاقتصادي الفرنسي **فرانسوا بيرو** [2]والتي تتمحور حول فكرة أن النمو لا يظهر في مكان ما وفي نفس الوقت وإنما يظهر على شكل نقاط أو أقطاب وان انتشار هذه الأقطاب المختلفة يؤثر على الاقتصاد ككل كما أن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة، ومنه فإنها تلعب دورا حول المجال المحيط بها أو الفضاء الجغرافي، كما عرفها اقتصاديون آخرون " **دافين 1950**" بأن قطب النمو يتشكل عن طريق صناعة معينة قادرة على توليد سلع وخدمات، كما تساهم في تطور صناعات أخرى بالإضافة إلى ازدهار قطاع الخدمات نتيجة الدخول التي يتحصل عليها الأفراد من خلال مزاولة النشاط في هذه المؤسسات الصناعية.

8) نظرية مراحل النمو لرستو:حسب روستو فإن عملية التنمية تمر بخمسة مراحل كما يلي[3]

أ- **مرحلة المجتمع التقليدي**: يعتمد هذا المجتمع على القطاع الزراعي، كما يسود هذا المجتمع المقايضة والاكتفاء الذاتي مع العلم انه يعتمد على وسائل بدائية في العملية الإنتاجية.

ب- **مرحلة التمهيد للانطلاق**: تتميز هذه المرحلة بتغيير جميع المجالات السياسية والاجتماعية بظهور ما يسمى بالأنظمة السياسية وارتفاع مستويات الادخار، ظهور المؤسسات المالية، واستخدام التكنولوجيا المتطورة بالإضافة إلى تطور التجارة الخارجية.

ت- **مرحلة الانطلاق**:يستطيع المجتمع في هذه المرحلة بالقضاء على كل العقبات التي تقف في وجه التقدم التكنولوجي الصناعي من خلال الثورات الصناعية التي تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج ناتجة عن استخدام التكنولوجيا الحديثة.

ث- مرحلة الاستهلاك الوفير: خلال هذه المرحلة تعرف القطاعات الرائدة نجاحا كبيرا حيث أن متطلبات الأفراد تتجه نحو السلع الكمالية.

---

[1] بكري كامل، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 1988، ص 84.

[2] S.V.GANTSHO Mandla, Cities As Growth Poles: Implications For Rural Development, On The Occasion Of The Annual Meetings Seminar Held In Maputo, Mozambique, May 14-15, 2008.P -03,04.

[3] محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

9) نظرية التغير الهيكلي: يقصد بالتغيير الهيكلي[1] ذلك التغيير الذي يحدث في الاقتصاد على المدى البعيد وذلك من خلال الانتقال من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد صناعي، حسب إشكاو 1987 فإن التغيير الهيكلي هو ذلك التغيير في مؤشرات الاقتصاد مثل الناتج الوطني والإنفاق والصادرات والواردات والسكان وقوة العمل أي التحول يحدث على المدى البعيد في البنية الأساسية، وحسب فيشر 1939 حول هذه النظرية يرى بان الاقتصاد يمر بثلاث مراحل:

أ- في هذه المرحلة تكون البلدان ذات الدخل المنخفض وتعتمد على المواد الخام من خلال الزراعة والتعدين والصيد فى سياستها الاقتصادية.

ب- الانتقال من مرحلة الاعتماد على المواد الخام إلى عملية التصنيع من أجل رفع معدلات النمو.

ت- خلال هذه المرحلة يعرف الاقتصاد روجا من خلال ارتفاع معدلات النمو والتطور في جميع القطاعات مثل قطاع التعليم العالي ،الخدمات ،الصحة والسياحة...الخ.

ثالثا: أثر المرافقة المقاولاتية على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ) : للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشائها من خلال المرافقة من طرف الوكالات منها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب دور هام فى التنمية الاقتصادية، حيث ساهمت فى رفع معدلات النمو للكثير من الدول فى العالم منها تركيا على سبيل المثال، كما عملت على التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية مع العمل على تشجيع الاستثمار ومحاربة البطالة والتخفيف من حدتها، كما تعمل على استخدام رؤوس الأموال والإنعاش الاقتصادي، و التي سوف نتناول أهميتها فى التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

1) تنمية النشاط الاقتصادي: إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة فى النهوض بالاقتصاد الجزائري، حيث لعبت الوكالة فى تكوين وإنشاء هذه المؤسسات والتي بلغ عددها 364445 مؤسسة فى جميع القطاعات من اجل توفير الطلب المحلي وتحقيق التنوع والتكامل الاقتصادي:

أ) توفير الطلب المحلي: بلغت عدد المؤسسات[2] فى إطار دعم من طرف الوكالة والخاصة بالقطاع الفلاحي 52367 مؤسسة والتي من خلالها تمكنت الجزائر فى توفير جزء من الطلب المحلي فما يخص المواد الغذائية والخضر والفواكه داخل الأسواق المحلية، إضافة إلى المؤسسات فى القطاع الصناعي حيث بلغ عددها 541 مؤسسة دون أن ننسى مؤسسات القطاع الحرفي التي بلغ عددها 42513، مع العلم أن الوكالة قامت بتقديم دعم مالي لهذه المؤسسات الفلاحية والصناعة والخاصة بالقطاع الحرفي كما يلي:

- **الفلاحة**: 187659017228 دج.
- **الصناعة**: 107706475303 دج.

[1] PURUSOTTAM nayak and MISHRA, Structural Change in Meghalaya: Theory and Evidence, Sk North-Eastern Hill University, 15. June 2009, P 2-3

[2] الصناعة والمناجم، منشورات إحصائية رقم 29، 2016، ص 29

- **الحرفي**: 109205095478 دج.

دون أن ننسى المشاريع الخاصة بالصيد البحري حيث وصلت إلى 1119 مشروع خاص بهذا القطاع من أجل تنميته ومساهمته فى توفير الطلب المحلي الأسماك فى السوق المحلي، حيث لقي دعم من طرف الوكالة والمقدر 73881609787 دج.

ب) تحقيق التكامل والتنوع الاقتصادي: من المعروف أن الإقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات فى الجانب الاقتصادي سواء تعلق الأمر بجلب الإيرادات أو جانب التصدير حيث 98 %من الصادرات كلها تشمل المحروقات، وعلى هذا الأساس عملت الجزائر على خلق هذه السياسة والمتمثلة فى تقديم المساعدة للشباب ومرافقته من اجل خلق مؤسسات[1] تقدم قيمة مضافة فيما يخص القطاع الصناعي من جهة ورفع الصادرات خارج نطاق المحروقات التي لم تتجاوز 5% لمدة طويلة، حيث ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى قيمة الصادرات بـ 12678 مليون دولار أمريكي، كما ساهمت كذلك فى ترسيخ جزء من سياسة التنويع الاقتصادي، حيث شملت القطاع الفلاحي، الصناعي، الخدماتي، الحرفي، الأشغال العمومية، الري، الصيانة، الصيد، الأعمال الحرة و النقل والموصلات، وذلك من أجل الخروج من دائرة الاعتماد على قطاع واحد فى الإقتصاد الجزائري، ومع نجاح هذه المؤسسات فإنها تساهم فى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها وتوفير وفرات الحجم الخارجية.

2) التشغيل ومحاربة البطالة:

لعبت المرافقة المقاولاتية دورا كبير [2]فى تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من خلالها انخفضت نسبة البطالة فى الجزائر، حيث أكدت الدراسات التجريبية فى و.م.أ و أروبا أن المؤسسات الصغيرة كانت لها دور فى تشغيل اليد العاملة وخلق مناصب شغل جديدة وذلك فى بداية الثمانينات، أما فى الجزائر فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى توفير مناصب الشغل، حيث قامت بإنشاء وكالات تعمل على مساعدة الشباب فى إنشاء هذه المؤسسات منها: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، والوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM، حيث تقدم دعما ماليا وتقنيا لأصحاب المشاريع الخاصة من أجل إنشاء مؤسسات من الفئات التي تستهدفها، وبناءا على القانون 01-18 المؤرخ فى 12 ديسمبر 2001 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يمكن توضيحه بعض ما جاء فيه عن طريق الجدول التالي مع توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى توفير مناصب الشغل وتخفيض معدل البطالة فى الجزائر.

---

[1] الصناعة والمناجم، منشورات إحصائية رقم 29، 2016، ص 29.

[2] يوسف بودلة، عبد الحق بن تفات، **دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التحديات التي تواجهها**، الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر19/18أفريل2012، جامعة ورقلة.

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة	حجم العمالة	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المصغرة	1 – 9	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
الصغيرة	10 – 49	أقل من 200 مليون دج	لا يتجاوز 100 مليون دج
المتوسطة	50 – 250	بين 200 مليون دج و 2 مليار دج	مابين 100 و 500 مليون دج

المصدر: القانون 01 – 18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بتوفير مناصب شغل، حيث أن كل مؤسسة توفر مابين 50 إلى 250 منصب لكل مؤسسة مع العلم أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ عدد حسب الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم (02): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة (%)
المصغرة(من 1 إلى 10موظف)	983653	97
الصغيرة(من 10 إلى 49موظف)	27380	2,7
المتوسطة(50 إلى 249 موظف)	3042	0,3
المجموع	10114075	100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، منشورات إحصائية رقم 29، 2016، ص 10

من خلال الجدول يتضح لنا أن المؤسسات المصغرة عددها كبير مقارنة بالمجموع الكلي للمؤسسات، حيث نسبتها وصلت إلى 97%، هذا ما يدل على أنها تساهم في توظيف ما يقارب 9836530 موظف ثم تليها المؤسسات الصغيرة و التي توظف حوالي 1341620 موظف، وفي الأخير المؤسسات المتوسطة 757485 موظف.

ومنه نستنتج أن هذه المؤسسات ساهمت في توظيف نسبة لا بأس به من اليد العاملة القادرة عن العمل في الجزائر والتي وصل عدد الموظفين الإجمالي فيها إلى 11935635 موظف.

أما عن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم تكوينها من خلال المرافقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل شباب (**ANSEJ**)، ويتم توضيح ذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مساهمة الوكالة الوطنية فى إنشاء المؤسسات على المستوى الوطني

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	عدد الموظفين	معدل التوظيف لكل مؤسسة
الفلاحة	52367	124133	2
الحرف	42513	1255318	3
البناء والأشغال العمومية	31864	93386	3
الري	541	2010	4
الصناعة	23915	70007	3
الصيانة	9081	21152	2
الصيد	1119	5501	5
الأعمال الحرة	9198	20809	2
الخدمات	109947	244253	2
النقل بالتبريد	13385	24132	2
نقل البضائع والسلع	56530	96237	2
نقل المسافرين	18985	43679	2
المجموع	364445	870617	2

المصدر: الصناعة والمناجم، منشورات إحصائية رقم 29، 2016، ص 29

خلال شهر جوان من سنة 2016 ساهمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من تكوين 327802 مؤسسة والتي تم إنشائها من طرف الرجال مقابل 36643 مؤسسة تم إنشائها من طرف النساء أي بنسبة 10% من المجموع الكلي للمؤسسات التي تم إنشائها فى إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، منها 44% خاصة بممارسة الأعمال الحرة.

كذلك من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع الخاصة بقطاع الخدمات وصل إلى 104947 مشروع والذي يحتل المرتبة الأولى ثم المشاريع الخاصة بنقل البضائع والسلع الذي وصل إلى 56530 مشروع، ثم القطاع الفلاحي بـ 52367 مشروع.

3) المساهمة فى التنمية المحلية: من خلال تطبيق السياسة[1] الخاصة بخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة فى الجزائر والتي أجبرتها على خلق وكالات تقوم بدور المرافقة للشباب من أجل إنشاء مؤسسات ص و م، والتي تقوم بتقديم مساعدات فى الجانب المالي والتقني، حيث أن هذه المؤسسات تعتبر وسيلة لتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية على المستوى المحلي والتي يمكن الإشارة إليها من خلال ما يلي:

- ظهور المؤسسات ص و م يجعل التصنيع أقرب من أكبر عدد من السكان وبالتالي القضاء على الفوارق بين كل سكان المدينة والريف.
- انتشار المؤسسات ص و م عبر الوطن يساهم فى استغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال على المستوى المحلي، والتحول من الاعتماد على قطاع المحروقات إلى ترسيخ سياسة التنوع الاقتصادي.
- أداة لمحاربة الفقر، حيث من خلال الوكالات التي تم إنشائها من طرف الدولة إلى تدعيم الشباب فى الجانب المالي ومساعدتهم فى تشكيل المؤسسات التي تؤدي إلى تحسين مستواهم المعيشي والخروج من دائرة الفقر.
- محاربة الهجرة من المدينة إلى الريف، وذلك عن طريق خلق مؤسسات ص و م فى المناطق الريفية التى تمكن الشباب من الحصول على مناصب العمل، وبالإضافة إلى تحسين الأوضاع المعيشية فى الريف، حيث أن المؤسسات التي يتم إنشائها فى ريف تكون متخصصة فى المجال الفلاحي إلى جانب المؤسسات الصناعية المتخصصة فى استخدام المواد الفلاحية من أجل التصنيع، كمصانع الورق، أو تحويل مادة القمح إلى مادة مصنعة مثل العجائن...الخ، مع عمل الجهات المعنية على ترسيخ فكرة العمل الحر وبالتالي التقليل من هجرة اليد العاملة المحلية.

4) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الناتج الداخلي الخام:

إن سياسة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة عن طريق المرافقة المقاولاتية التي يتم تقديمها للشباب من أجل تحقيق ذلك له أثر على زيادة المداخيل بالنسبة للشباب بالدرجة الأولى والزيادة فى الناتج الدخلي الخام بدرجة الثانية، من خلال الرفع فى القدرات الإنتاجية وزيادة عدد العمال داخل هذه المؤسسات التي تؤدي بدورها إلى زيادة توظيف عدد من العمال فى حالة بطالة، ومنه تحسين أوضاعهم الاجتماعية الذي يؤدي بهم إلى الزيادة فى الطلب المحلي ومنه الزيادة فى الإنتاج وذلك حسب النظرية الكنزية المتمثلة فى الطلب الفعال ومن خلال الشكل التالي سوف نقوم بتوضيح مدى مساهمة المؤسسات فى تحقيق النمو الاقتصادي.

---

[1] علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 10، 2010، ص 176.

الشكل رقم (05): دور المؤسسات فى تحقيق النمو الاقتصادي

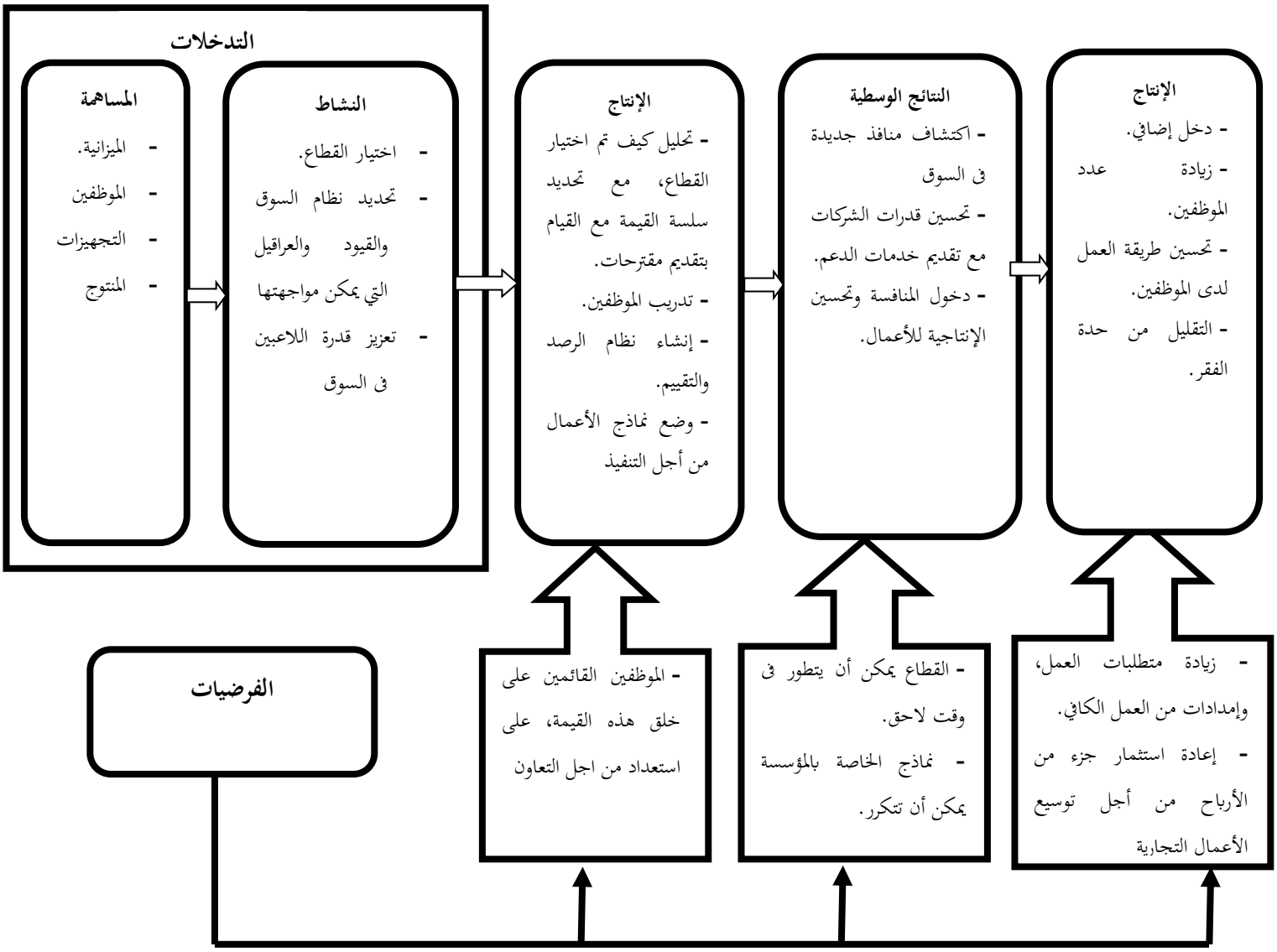

La source :bureau international du travail, Les petites moyens entreprises et a ratio 'emplois décents et productifs, Conférence internationale du Travail, 104e session, Genève 2015, p 33 .

إن مساهمة الدولة فى تقديم الإعانة للشباب من أجل خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة سواء تعلق الأمر بالجانب المالي أو التقني(التجهيزات)، أو فيما يخص النشاط وذلك عن طريق اختيار القطاع الذي يتم الاستثمار فيه من طرف المهتم بالعمل المقاولاتي، بالإضافة إلى تحليل وضعية السوق مع تحديد العراقيل التي يمكن مواجهتها وإيجاد الحلول الواجب اتخاذها من أجل تعزيز قدرتهم فى السوق، أما عن الإنتاج فهنا يكمن الأمر فى تحديد المنتوج الواجب إنتاجه (القيمة)، مع العمل على تدريب العمال من أجل الزيادة فى الإنتاجية داخل المؤسسة، هذا كله يؤدي إلى مساهمة هذه المؤسسات فى التنمية الاقتصادية من خلال اكتشاف منافذ جديدة فى السوق، وتحسين قدرات هذه المؤسسات إضافة إلى تشجيع المنافسة التي بدورها تؤدي إلى تحسين طريقة العمل وبالتالي حصول

مداخيل جديدة للمؤسسة التي من خلالها تساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام، مما يسمح للمؤسسة من الزيادة في عدد العمال وبتالي تخفيض معدل البطالة والتقليل من حدة الفقر في المجتمع ومنه الزيادة في الطلب الذي يؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك ومنه الزيادة في الإنتاج والوصول إلى تحقيق النظرية الكنزية في التنمية الاقتصادية والتي تقوم على أساس الطلب يخلق العرض .

الخاتمة:

تمكنت الجزائر من خلال سياسة دعم العمل المقاولاتي عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، من إنشاء عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم خدمات ضرورية يحتاجها المقاول والمؤسسة المراد إنشائها، وبخصوص المؤسسات الصغيرة، سواء تعلق الأمر بالجانب المالي أو التقني، حيث أن هذه المؤسسات ساهمت في التنمية الاقتصادية من عدة جوانب منها تخفيض معدل البطالة وتشغيل عدد كبير من الشباب القادرين والراغبين في العمل على المستوى الوطني والمهتمين بالعمل المقاولاتي، دون أن ننسى مساهمتها في زيادة نسبة الصادرات خارج نطاق المحروقات ولو بالقليل، مع أن هذه المؤسسات عملت على التخفيف من حدة الفقر وتحسين الوضعية الاجتماعية للعديد من الأفراد داخل المجتمع الجزائري، كما عملت كذلك على الرفع من الإنتاج وزيادة الطلب المحلي من خلال توفير مداخيل للعديد من العاطلين عن العمل الذين بدورهم عملو على زيادة الطلب المحلي، وبالتالي العمل على الزيادة في الإنتاج من أجل تغطيته.

النتائج:

1- إن المرافقة المقاولاتية تعتبر أمرا ضروريا للعديد من الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات سواء صغيرة أو متوسطة، حتى تقدم لهم الدعم المعنوي بالدرجة الأولى وتحديد أهدافهم والخطط الواجب وضعها من أجل تحقيق ذلك.

2- رغم العراقيل التي واجهتها هذه الهيئات المكلفة بالدعم المقاولاتي، وفشل العديد من المؤسسات التي إنشائها، إلا أن دورها أساسي في عملية الإنشاء من خلال الدعم المالي والمحفزات التي تقدمها للمنشئ.

3- رغم المساعدات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلا أن الراغبين في إنشاء المؤسسات غير راضين عنها، وذلك بإزتكازهم على أنها لا تقوم بتقديم دراسة جيدة ودقيقة حول الأسواق وما هي المنتوجات أو الخدمات الواجب تقديمه .

4- مواجهة الشباب المنشئ للمؤسسات من طرف الوكالة، قصر مدة تسديد القرض البنكي، مع طول فترة دراسة المشروع من اجل الموافقة الذي يدخل ضمن إطار المرافقة، مع عدم وصول الإجراءات والمعلومات الخاصة بنشاطهم ومهامهم.

التوصيات:

1- تشجيع الدولة للوكالات المتواجدة عبر التراب الوطني من أجل ترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع العمل على خلق أجهزة مماثلة لها.

2- تحسين عملية المرافقة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، واستخدامها للوسائل المتطورة في هذه العملية.

3- إحياء أيام دراسية عبر مختلف أنحاء الوطن من اجل التعريف بعمل الوكالة الوطنية فيما يخص استخدامها للدعم من أجل إنشاء المؤسسات.

4- قيام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالعمل على التدقيق في عملية الدراسة الخاصة بالسوق والمنافس المتواجد داخل هذه السوق، حتى يكون للأفراد الراغبين في إنشاء المؤسسات الثقة التامة في هذه الوكالة والرجوع إليها من أجل الاستشارة.

المراجـــــــع:

- شقرون محمد، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة، دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية بلعباس، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد جامعة تلمسان، 2014- 2015.
- Colot olivier, comblé karin,ladhari jihed; **influence des facteurs socio-économiques culturels sur l'entrepreneuriat**, papier de travaille, centre de recherche warocque, université de mons-tainaut, 2007.
- Christian BRUYAT**, création d'entreprise : Contributions Epistémologiques et Modélisation**, Thèse pour le doctorat ès Sciences de Gestion, Université Pierre Mendès France (Grenoble II Ecole Supérieure des Affaires; Présentée et soutenue le 20 octobre 1993.
- شقرون محمد، مرجع سبق ذكره.
- عيتي نسرين، مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة، دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بقسنطينة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 – 2009.
- وزارة الصناعة والمناجم http://www.mdipi.gov.dz/.
- مرسوم تنفيذي رقم 11-103 مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق لـ 6 مارس 2011 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-209 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق لـ 6 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها.
- موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب http://www.ansej.org.dz.

- محمد يونس محمد ، عبد النعيم محمد مبارك، في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، 1980.
- عبد الحكيم سعيج، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تحت عنوان الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة إقتصاد قياسية للنمو حالة الجزائر 1974-1999، 2001 .
- عبد الحكيم سعيج، مرجع سبق ذكره.
- محمد عبد العزيز، محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية- مفهومها- نظرياتاتها- سياساتها، الدار الجامعية، الجامعة الإسكندرية، مصر، 1999.
- جونى عز الدين، نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية، دار الفرابي ودار ابن رشد بيروت لبنان، 1989.
- بكري كامل، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 1988.
- بكري كامل، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 1988.
- S.V.GANTSHO Mandla, Cities As Growth Pôles: Implications For Rural Development, On The Occasion Of The Annula Meetings Seminar Held In Maputo, Mozambique, May 14-15, 2008.
- محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره.
- PURUSOTTAM nayak and MISHRA, Structural Change in Meghalaya: Theory and Evidence, Sk North-Eastern Hill University, 15. June 2009.
- الصناعة والمناجم، منشورات إحصائية رقم 29، 2016.
- الصناعة والمناجم، منشورات إحصائية رقم 29، 2016.
- يوسف بودلة، عبد الحق بن تفات، **دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التحديات التي تواجهها**، الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر19/18أفريل2012، جامعة ورقلة.
- القانون 01 – 18 مؤرخ فى 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وزارة الصناعة والمناجم، منشورات إحصائية رقم 29، 2016.
- الصناعة والمناجم، منشورات إحصائية رقم 29، 2016.
- علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 10، 2010.

- bureau international du travail, Les petites moyens entreprises et a ratio ’emplois décents et productifs, Conférence internationale du Travail, 104e session, Genève 2015.